



فَنِيَا فِي حِكْمِ الْقِيَامِ

وَالْأَخْنَاءِ وَالْأَقَابِ

لشَيْخِ الْإِسْلَامِ

أَحْمَدَ بْنَ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ

تحقيق

الشيخ : الوليد بن عبد الرحمن الفريان



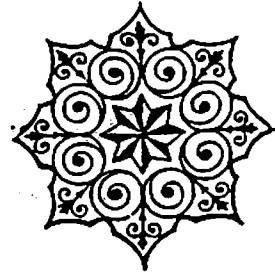
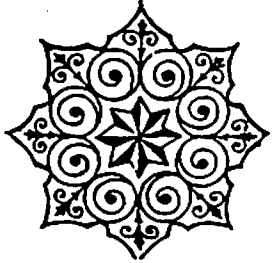
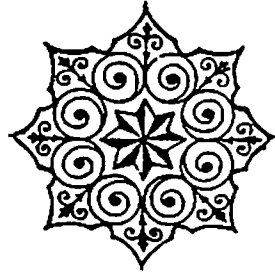
الناشر

مكتبة الحنفاء

مكتبة السلف الصالح

لإحياء علوم السلف

محطة مشعل - الهرم



عودة عن النشرة الأولى لهذه الرسالة والتي نشرت في مجلة البحوث الإسلامية
والتي تصدر عن الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والدراسة بالرياض

الحط : (٢٠)

الطبعة الثانية ١٤٠٩ هـ

قامت بإعادة نشر هذه الرسالة القيمة

مكتبة المنفاه

لإحياء علوم السلف
المهرم

مكتبة السلف الصالح

٦ ش السيد محمد من ش الوفاء
المهرم - مشعل

فَبَيَّنَّا فِي حِكْمِ الْقِيَامِ، وَالْإِحْنَاءِ وَالْإِلْقَابِ
لَشَيْخِ الْإِسْلَامِ أَحْمَدَ بْنَ تَيْمِيَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ

تحقيق : الشيخ الوليد بن عبد الرحمن الفرعان

توطئة

الحمد لله رب العالمين ، الرحمن الرحيم ، القائل ﴿ وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ ﴾ (١) والصلاة والسلام ، على من كان أحسن الناس خُلُقاً (٢) .
نبينا محمد بن عبد الله ، وعلى آله ، وصحبه ، ومن والاه . أما بعدُ
فإن حياة المسلم بجميع تفاصيلها : ممارسة عبادية وخلافة ربانية .
حدّدت الشريعة المطهرة ضوابطها ، ومعالمها وتكفّلت بتمييز جوانبها
وأشكالها . وفن معاملة الإنسان لبني جنسه - على كافة المستويات -
باعتباره جانبا حيويا في حياة الفرد المسلم ، حظيَ بنصيب وافر ، من
اهتمام النصوص الشرعية . روى عبد الله بن عمرو أنّ النبي ﷺ كان
يقول : " إِنَّ مِنْ خِيَارِكُمْ أَحْسَنَكُمْ أَخْلَاقًا " (٣) . وعن أبي الدرداء رضي الله

(١) سورة القلم آية ٤ .

(٢) أخرجه البخاري ١١٩/٧ ومسلم رقم ٢١٥٠ عن أنس رضي الله عنه .

(٣) أخرجه البخاري ٨٢/٧ ومسلم رقم ٢٣٢١، والترمذي رقم ١٩٧٦، وأحمد في المسند ١٦١/٢ ،

١٨٩ ، ١٩٣ .

عنه أن النبي ﷺ قال : " ما من شيء أثقل في ميزان المؤمن يوم القيامة من حسن الخلق " (١). وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : " أكمل المؤمنين إيماناً أحسنهم خلقاً " (٢). وعن عائشة رضي الله عنها قالت : سمعت رسول الله ﷺ يقول : " إنَّ المؤمنَ ليدركُ بحسنِ خُلُقِهِ درجةَ الصائمِ القائمِ " (٣). وعن جابر رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : " إن من أحبكم إليَّ وأقربكم مني مجلساً يومَ القيامةِ أحاسنكم أخلاقاً " (٤).

كل هذه النصوص ، وغيرها ؛ تؤكد مدى المكانة التي أولاها الإسلام للأخلاق الحسنة ، وما تعودُ به على المجتمعات : من تماسك وترابط ، وتراحم . والواقع أن الخلق الطيب ، يمثل في حقيقته ، انعكاساً لما تعمُرُ به النفوسُ : من معتقدات واتجاهات فكرية ، وبقدر استقامتها تعتدل الأخلاق وتتنز . ولهذا نجد أنه كلما ازداد المسلم تماسكاً بدينه ، كان في مقابله نزوع إلى الكمال في الخلق ، والأدب . وقد اهتم السلف الصالح رضوان الله عليهم بالتأليف في هذا الجانب ، ومعالجة جميع الظواهر التي تنبذ عن الخط الإسلامي الأصيل . ومن تلك الرسائل القيمة هذه الفتيا في حكم القيام والانحناء والألقاب .

(١) أخرجه الترمذي في السنن رقم ٢٠٠٣ ، ٢٠٠٤ وقال: حديث صحيح، وأخرجه أيضاً أحمد في المسند ٤٤٢/٦ وابن ماجه رقم ٤٧٩٩ .

(٢) أخرجه الترمذي في السنن رقم ١١٦٢ وقال: حديث حسن صحيح، وأحمد في المسند ٢٥٠/٢ ، ٤٧٢ .

(٣) أخرجه أبو داود رقم ٤٧٩٨، والخرائطي في المكارم ص ٩ .

(٤) أخرجه الترمذي رقم ٢٠١٩ وقال: حديث حسن، وأخرجه أحمد في المسند عن أبي ثعلبة ١٩٣/٤ وعن أبي هريرة ٣٦٩/٢ .

موضوع الرسالة :

تضمنت الفتيا ثلاثة أسئلة فقهية مهمة .
الأول : عن حكم القيام للقادم . وهو مما تنازع الناس فيه فألف في إباحته «أبو موسى الأصبهاني» جزءاً^(١)، وأبو زكريا النووي^(ت/٦٧٦) وسمّاه «الترخيص بالقيام لذوي الفضل والمزية من أهل الإسلام» . أما شيخ الإسلام «ابن تيمية» فذهب إلى التفضيل كما سيأتي .
الثاني : عن حكم الألقاب التي ذاعت في تلك العهود .
الثالث : عن حكم الانحناء عند التحية ، أو وضع الرأس على الأرض ونحو ذلك وهذان التقليدان ، من المظاهر الجوفاء الزائفة ، التي سرت وازدهرت إبان الضعف والتدهور . ولا زالت تَعُجُّ بها بعضُ بقاع العالم الإسلامي ، التي خضعت : للاستعمار أو الحكم الجبري التعسفي المتسلط . لأن مثل هذه الممارسات المبتذلة لا يمكن أن تنمو ، إلا في جو القهر والاستعباد . لبعدهما التام عن تعاليم الدين ، وقيمه المثالية التي لا ترضى للمسلم بالذلة والمهانة^(٢) . وقد أفاض الشيخ في جوابه عنها على ضوء ما ورد في الكتاب والسنة وما قرره علماء الشريعة : من أصول وقواعد عامة .

(١) ذكره النووي في كتاب الترخيص بالقيام / ٤٧ .

(٢) كان للتصوف دور لا ينكر في ترويح هذه الممارسات المقنونة ورعايتها . حتى غدت في نظرهم من شعائر الدين . وقد استغلها الاستعمار واستثمرها في كبت هاتيك المجتمعات .

المؤلف :

هو الإمام الحافظ المفسر المحدث المجتهد ، أبو العباس أحمد بن عبد
الحليم بن عبد السلام بن تيمية . وُلد في حرَّان سنة ٦٦١ هـ وتوفي
بعد حياة حافلة بالعلم والجهاد سنة ٧٢٨ هـ ، وقد أُلِّف عن حياته
الجَمُّ الغفيرُ من الكتب . من أقدمها وأجلَّها : كتاب "ابن عبد الهادي"
(ت/٧٤٤) المعروف بالعقود الدرِّيَّة في مناقب شيخ الإسلام ابن
تيمية^(١) . وكتاب "أبي حفص البزار" (ت/٧٤٩) المعروف بالأعلام العليَّة
في مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية^(٢) . تناولوا فيها : حياة الشيخ بجميع
مراحلها وألَمُوا بأهمَّ المنعطفات في سيرته العطرة ، وصوَّروا مجالسه
العلمية . وحلقاته الدراسية أصدق تصوير ، وقاموا برصد رحلاته وأكثر
مؤلفاته ثم انثالت الكتب والدراسات المتخصصة بعد ذلك ، وأخذ
كل باحث بطرف^(٣) . وأبيًا كان الأمر ؟ فابن تيمية بحر متدفق . جمع
الله له . مع سعة العلم ووفرتة . القدرة على التأثير والكشف عن وجه
الحق فيما اختلط على الناس بأسلوب رصين ، ومنهجية مُحكَّمة ،
بالإضافة إلى التطبيق العملي والجهد بالحق دون مداراة أو موارَبة^(٤) .

(١) طبع في مطبعة المدني بمصر سنة ١٤٠٣ هـ .

(٢) طبع في دار الكتاب الجديد ببيروت سنة ١٣٩٦ هـ .

(٣) من الدراسات العلمية المميَّزة كتاب "مقارنة بين الغزالي وابن تيمية" للدكتور محمد سالم وكتاب
"آراء ابن تيمية في الحكم والإدارة" للدكتور حمد الفريان .

(٤) من مصادر ترجمته "تذكرة الحفاظ" ٤/١٤٩٦ . و"الرد الوافر" لابن ناصر الدين . و"البداية والنهاية"

١٣/٢٤١ ، ١٤/١٣٥ و"الدرر الكامنة" ١/١٥٤ و"ذيل طبقات الحنابلة" ٢/٤٤٤ و"طبقات المفسرين"

١/٤٦ و"شذرات الذهب" ٦/١٦٣ .

الأصل المعتمد :

اعتمدت في تحقيق الفتيا على نسختين مطبوعتين إحداهما بعنوان "فتوى في القيام والألقاب". نشرها د. المنجد عن نسخة خطية في مجموعة يهودا المحفوظة بجامعة "برنستن" (١) في الولايات المتحدة الأمريكية ورمزت لها بحرف (ب).

والأخرى جاءت مفرقة في "مجموع فتاوى ابن تيمية" المطبوع في "الرياض". بين الجزء الأول، والسادس والعشرين. فحكم القيام والاختناء ورد في الصفحات ٣٧٢، ٣٧٤، ٣٧٧ من الجزء الأول. وحكم الألقاب جاء في صفحة ٣١١ من الجزء السادس والعشرين ورمزت لها بحرف (ر).

وكلا النسختين يعترهما النقص، والتحريف، والتصنيف. غير أنني عوّلت في ترتيب فصولها على النسخة (ب)؛ لأنها وصلتنا متحدة وقد اتبعت في تحقيقها، طريقة النص المختار، وأكملت إحداهما من الأخرى وأثبتت الفروق. كما قمت بتخريج نصوصها والترجمة لغير المشاهير إلى غير ذلك مما يتطلبه التحقيق.

وبعد. فهذا جهد المقلّ أقدمه، رجاء أن يساهم، في توضيح ما قد يتردد على ألسنة الناس حول القضايا التي يعايشها المسلم في حياته. وأضرع إلى الله العليّ القدير، أن يوفقنا جميعاً للسير على شرعه، ومنهاجه. وصلى الله وسلّم على نبيّنا محمد.

كبه
الوليد بن عبد الرحمن الفيان
هـ ١٤٠٦/٧/١

(١) لم يزد الناشر في وصف النسخة أكثر من ذلك وقد وضع لها عنواناً قصيراً عن مضمونها فعُدليه بما يلائم محتواها.

النص المحقق

[نَصُّ السُّؤَالِ]

الحمد لله رب العالمين .

سُئِلَ شيخ الإسلام ، أَوْحَدُ الزَّمَانِ . تَقِيُّ الدِّينِ أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْحَلِيمِ بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ بْنِ تَيْمِيَّةَ قَدَّسَ اللَّهُ رُوحَهُ ، وَنُورَ ضَرْبِهِ (١) :
[مَا تَقُولُ السَّادَةُ الْعُلَمَاءُ ، أُمَّةُ الدِّينِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ] (٢) فِي (٣)
النُّهُوضِ ، وَالْقِيَامِ ، الَّذِي يَعْتَادُهُ النَّاسُ : مِنْ الْإِكْرَامِ عِنْدَ قُدُومِ شَخْصٍ
مَعْيِنٍ مَعْتَبَرٍ؟ [و] (٤) هَلْ يَجُوزُ أَمْ لَا ، عِنْدَ غَلْبَةِ (٥) ظَنِّ الْمُتَقَاعِدِ عَنِ
ذَلِكَ ، أَنْ الْقَادِمَ يَجْعَلُ أَوْ يَتَأَذَى بَاطِنُهُ (٦) ، وَرَبَّمَا آلَ (٧) ذَلِكَ إِلَى
بَغْضٍ وَمَقْتٍ وَعَدَاوَةٍ (٨) ؟ ! [وَهَذِهِ الْأَلْقَابِ] (٩) الْمُتَوَاطِئِ عَلَيْهَا بَيْنَ
النَّاسِ ، وَالْمَعَانِقَاتِ (١٠) فِي الْمَحَافِلِ وَغَيْرِهَا ، وَتَحْرِيكِ الرِّقَابِ إِلَى جِهَةِ
الْأَرْضِ ، وَالانْخِفَاضِ هَلْ يَجُوزُ [ذَلِكَ] (١١) أَوْ (١٢) يَحْرَمُ ؟ ! . فَإِنْ فَعَلَ

(١) فِي (ر) وَسُئِلَ الْإِمَامُ الْعَالِمُ الْعَامِلُ الرَّبَّانِيُّ وَالْحَبِيرُ النَّوْرَانِيُّ أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى .

(٢) سَاقَطَ مِنْ (ر) .

(٣) فِي (ر) عَنْ .

(٤) سَاقَطَ مِنْ (ر) .

(٥) فِي (ر) وَإِذَا كَانَ يَغْلِبُ عَلَى ظَنِّ .

(٦) فِي (ر) بَاطِنًا .

(٧) فِي (ر) أَدَى .

(٨) فِي (ر) عَدَاوَةٌ وَمَقْتٌ .

(٩) فِي (ر) وَسُئِلَ عَنِ الْأَلْقَابِ .

(١٠) فِي (ر) وَأَيْضًا الْمَصَادِقَاتِ .

(١١) سَاقَطَ مِنْ (ب) .

(١٢) فِي (ر) أَمْ .

رجلٌ ذلك^(١) ، عادةً وطبعاً ليس [فيه له قصد]^(٢) ، هل يحرم^(٣) أم لا ؟ [وهل]^(٤) يجوز ذلك في حق الأشراف والعلماء ؟ ، [وفيمن ييوس^(٥) الأرض مطمئنا بذلك دائما ، هل يأثم على ذلك أم لا]^(٦) ؟
 وفيمن^(٧) يفعل ذلك ؛ لسبب أخذ رزقٍ ، وهو مكرهٌ على ذلك^(٨) [هل يأثم أم لا]^(٩) ؟ وإذا قال : سجدتُ لله ، هل يصحُّ ذلك [منه]^(١٠) أم لا ؟

-
- (١) في (ر) ذلك الرجل .
 (٢) في (ب) في قصد .
 (٣) في (ر) يحرم عليه .
 (٤) ساقط من (ر) .
 (٥) كلمة عامية مؤلدة بمعنى يُتَّيَّل .
 (٦) في (ر) عمن ييوس الأرض دائما هل يأثم . وفي موضع آخر . وفيمن يرى مطمئنا ...
 (٧) في (ر) عمن .
 (٨) في (ر) كذلك .
 (٩) ساقط من (ر) .
 (١٠) ساقط من (ر) .

[نصّ الجواب]

[صَوْرُ الْقِيَامِ وَأَحْكَامُهَا]

فأجاب^(١) :

الحمدُ لله [ربّ العالمين]^(٢) . لم يكن من عادة^(٣) السلفِ على عهدِ النبي ﷺ ، وخلفائه الراشدين ، أن يعتادوا القيامَ كُلَّما يرونه عليه^(٤) السلام ، كما يفعل^(٥) كثيرٌ من الناسِ بل قد قال أنس بن مالك [رضي الله عنه]^(٦) : "لم يكن شخصٌ أحبَّ إليهم من رسول الله^(٧) ﷺ ، وكانوا إذا رأوه لم يقوموا له ، لما يعلمون من كراهته لذلك^(٨) . ولكن ربما قاموا للقادم من مغيبه ، تلقياً له ؛ كما روي عن النبي ﷺ أنه "قامَ لِعِكْرَمَةَ"^(٩) . وقال للأَنْصار - لما قدم سعد بن معاذ^(١٠) : "قوموا إلى سيّدكم"^(١١) . وكان [سعدٌ متمرّضاً بالمدينة ،

(١) في (ب) الجواب .

(٢) ساقط من (ب) .

(٣) في (ر) لم تكن عادة .

(٤) في (ب) كما يردون على .

(٥) في (ر) يفعله .

(٦) ساقط من (ر) .

(٧) في (ر) النبي .

(٨) أخرجه الترمذي في الجامع (باب ما جاء في كراهية قيام الرجل للرجل) رقم ٢٧٥٥، وأحمد

في المسند ١٣٢/٣ ، ١٣٤ ، ١٥١ ، ٢٥٠ .

(٩) هو عكرمة بن أبي جهل القرشي الخزومي . الإصابة ٤٦/٧ .

(١٠) أخرجه الحاكم في المستدرک (كتاب معرفة الصحابة) ٢٤١/٣، ومالك في الموطأ ، التمهيد

٥٢/١٢ .

(١١) في (ب) سعد بن عبادة . والثبت هو الصواب وهو سعد بن معاذ بن النعمان بن امرئ

القيس الأنصاري . سيّد الأوس . طبقات ابن سعد ٤٢٠/٣، والإصابة ١٧١/٤ .

(١٢) أخرجه البخاري في الصحيح رقم ٦٢٦٢، ومسلم رقم ١٧٦٨، وابن سعد ٤٢٥/٣ .

وكان [(١)] قد قدم [إلى بني قُرَيْظَةَ ، شرقي المدينة] [(٢)] ليحكم في بني قريظة [(٣)] ؛ لأنهم نزلوا على حكمه [(٤)] (٥) والذي ينبغي للناس ، أن يعتادوا اتباع السلف ، على ما كانوا عليه ، على عهد النبي ﷺ ؛ فإنهم خير القرون ، وخير الكلام كلام الله ، وخير الهدي هدي محمد [ﷺ] [(٦)] . فلا يعدلُ أحدٌ عن هدي خير الخلق (٨) ، وهدي خير القرون ، إلى ما هو دونه. وينبغي للمطّاع ، أن لا يقرّر (٩) ذلك مع أصحابه ، بحيث إذا رأوه ، لم يقوموا له [ولا يقوم لهم] (١٠) إلا في اللقاء المعتاد . فأما (١١) القيام لمن يقدّم من سفر ونحو ذلك تلقيا له ، فحسن ، وإذا كان من عادة الناس ، إكرام الجائي (١٢) بالقيام ولو ترك [ذلك] (١٣) لا اعتقد أن ذلك بحس في حقه (١٤) أو قصد لخفضه (١٥) !! ولم

(١) ساقط من (ر) .

(٢) ساقط من (ر) .

(٣) هم طائفة من اليهود قدموا المدينة ونزلوا بظاهرها من جهة الجنوب الشرقي ، معجم البلدان ٢٣٤/٥ ، والبداية والنهاية ١١٦/٤ .

(٤) بعد تقضهم العهد واليثاق مع رسول الله ﷺ فحاصرهم سنة خمس من الهجرة ثم نزلوا على حكم سعد فقتل رجالهم وسبى الذرية . طبقات ابن سعد رقم ٧٤/٦٥/٢ والاكتفاء رقم ١٧٦/٢ .

(٥) ساقط من (ب) .

(٦) في (ر) رسول الله .

(٧) ساقط من (ب) .

(٨) في (ر) الوري .

(٩) في (ب) أن يقرر .

(١٠) ساقط من (ر) .

(١١) في (ر) وأما .

(١٢) في (ب) المجيء .

(١٣) ساقط من (ر) .

(١٤) في (ر) لترك حقه .

(١٥) في (ر) قصد خفضه .

يعلم العادة الموافقة للسنة . فالأصلح أن يُقام له ؛ لأن ذلك إصلاح^(١) لذاتِ البين ، وإزالةً للتباغض^(٢) والشحناء . وأما مَنْ عَرَفَ عَادَةَ القومِ الموافقةَ للسنةِ فليس في ترك ذلك إيذاءً له . وليس هذا القيامَ [هو القيامَ]^(٣) المذكورَ في قوله ﷺ : " مَنْ سَرَهُ أَنْ يَتَمَثَلَ لَهُ الرجال قياماً ، فليتبوأ مقعده من النار"^(٤) . فإن ذلك ، أن يقوموا [له]^(٥) وهو قاعد ، ليس هو : أن يقوموا لمجيئه إذا جاء . ولهذا فرّقوا [بين]^(٦) أن يُقال : قُمت إليه ، وقُمت له والقائم للقادم ؛ ساواه في القيام ، بخلاف القيام^(٧) للقاعد . وقد ثبت في صحيح مسلم أن النبي ﷺ لما صَلَّى بِهِمْ قاعداً في مرضه ، [و]^(٨) صَلَّوْا قِيَاماً . أمرهم بالعود ، وقال : " لا تعظموني كما يعظم الأعاجم بعضها بعضاً"^(٩) . فقد^(١٠) نهاهم عن القيام في الصلاة وهو قاعد ؛ لتلا يشبهوا الأعاجم^(١١) ، الذين يقومون لعظمائهم وهم قعود . وجماع ذلك [كله]^(١٢) [أن]^(١٣)

(١) في (ر) أصلح .

(٢) في (ر) التباغض .

(٣) ساقط من (ر) .

(٤) أخرجه البخاري في الأدب رقم ٩٧٧، وأبو داود في السنن رقم ٥٢٢٩، والترمذي في الجامع

رقم ٢٧٥٦، وأحمد في المسند ٩١/٤ ، ٩٣ ، ١٠٠ ، وأبو نعيم في ذكر أخبار أصيبان ٢١٩/١ .

(٥) ساقط من (ب) .

(٦) ساقط من (ب) .

(٧) في (ر) القائم .

(٨) ساقط من (ر) .

(٩) أخرجه مسلم في الصحيح رقم ٤١٣ بمعناه، وأحمد في المسند بلفظه ٣٣٤/٣ ، ٣٩٥ ،

٢٥٣/٥ ، ٢٥٦ . وأخرج أصله البخاري في الصحيح ١٧٣/٢ (فتح)، وعبد الرزاق في المصنف

رقم ٤٠٨١ .

(١٠) في (ر) وقد .

(١١) في (ر) يشبه بالأعاجم .

(١٢) ساقط من (ب) .

(١٣) ساقط من (ر) .

الذي يصلح : اتِّباعُ عاداتِ^(١) السَّلَفِ ، وأخلاقِهِمْ ، والاجتهاد [عليه]^(٢) بحسب الإمكان : فمن لم يعتدَّ^(٣) ذلك ، أو لم^(٤) يَعْرِفْ أنه العادة ؛ وكان في ترك معاملته ، بما اعتاده [من]^(٥) الناس : من الاحترام مفسدة راجحة . فإنه يدفع أعظم الفسادين ، بالتزام أدناهما . كما يجب فعل أعظم الصالحين^(٦) ، بتفويت أدناهما .

فصل [حكم الانحناء عند التحية]

وأما الانحناء عند التحية . فنهى عنه ؛ كما في الترمذي عن النبي ﷺ ، أنهم سألوه : عن الرجل يلقي أخاه [أ]^(٧) ينحني له ؟ قال : لا^(٨) . ولأن الركوع والسجود ، لا يجوز فعله إلا لله [عز وجل]^(٩) ، وإن كان هذا ، على وجه التحية ، في غير شريعتنا كما [قال]^(١٠) في قصة يوسف ﴿ وَخَرُّوا لَهُ سُجَّدًا وَقَالَ يَا أَبْتِ هَذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ مِنْ قَبْلُ ﴾^(١١) ، وفي شريعتنا : لا يصلح السجود إلا لله . بل [قد]^(١٢) تقدم^(١٣) نهيه عن القيام ، كما تفعل^(١٤) الأعاجم بعضها لبعض^(١٥) فكيف بالركوع والسجود ؟ ! وكذلك ما هو ركوع ناقص ، يدخل في النهي عنه .

(٩) ساقط من (ب) .

(١٠) ساقط من (ر) .

(١١) سورة يوسف آية ١٠٠ .

(١٢) ساقط من (ب) .

(١٣) في (ب) قدم .

(١٤) في (ر) يفعله .

(١٥) في (ب) ببعض .

(١) في (ب) عادة .

(٢) ساقط من (ب) .

(٣) في (ر) يعتقد .

(٤) في (ر) ولم .

(٥) ساقط من (ب) .

(٦) في (ب) الصالحين .

(٧) ساقط من (ر) .

(٨) جامع الترمذي عن أنس رقم ٢٧٢٩ .

وأخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار ٢٨١/٤ .

فصل [تأريخ استعمال الألقاب وحكمها]

وأما الألقاب ، فكانت عادة السلف : الأسماء والكنى فإذا [أكرموه] ^(١) ، كتوه بأبي فلان ^(٢) : تارة يُكنون الرجل بولده [وتارة بغير ولده] ^(٣) كما [كانوا] ^(٤) يكتنون من لا ولد له : إما بالإضافة إلى اسمه ، أو اسم أبيه ، أو ابن سميه ^(٥) ، أو إلى أمر ^(٦) [له] ^(٧) به تعلق ^(٨) ؛ كما كتى النبي ﷺ عائشة [باسم] ^(٩) ابن أختها : عبد الله ^(١٠) ؛ وكما يكتنون داود : أبا ^(١١) سليمان ؛ لكونه باسم داود [عليه السلام] ^(١٢) ، الذي اسبم ولده سليمان . وكذلك كنية إبراهيم : أبو إسحاق . وكما كتوا ^(١٣) عبد الله بن عباس : أبا العباس . وكما كتى النبي ﷺ أبا هريرة : باسم هريرة ^(١٤) كانت [تكون] ^(١٥) معه ^(١٦) وكان الأمر على

-
- (١) ساقط من (ر) .
 - (٢) في (ب) بأبي فلان وأبي فلان .
 - (٣) ساقط من (ر) .
 - (٤) في (ب) واسم سميه .
 - (٥) في (ر) بأمر .
 - (٦) ساقط من (ب) .
 - (٧) في (ر) تعلق به .
 - (٨) ساقط من (ر) .
 - (٩) هو عبد الله بن الزبير بن العوام، أمه أسماء بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنهم . الإصابة ٨٣/٦ .
 - (١٠) أخرجه أحمد في المسند ١٥١/٢ . وابن سعد في الطبقات ٦٦/٨ .
 - (١١) في (ب) أبو .
 - (١٢) ساقط من (ب) .
 - (١٣) في (ب) يكتنون .
 - (١٤) في (ر) هريرة .
 - (١٥) ساقط من (ر) .
 - (١٦) أخرجه البيهقي . الإصابة ٢٠٢/٤ .

ذلك في القرون الثلاثة ، فلما غلبت دولة الأعاجم بني بويه^(١) صاروا [يضيفون إلى الدولة فيقولون : ركن الدولة ، عضد الدولة ، بهاء الدولة]^(٢) ثم بعد هذا^(٣) أحدثوا الإضافة إلى الدين ، وتوسعوا في هذا^(٤) . ولا ريب أن الذي^(٥) يصلح ، مع الإمكان هو ما كان السلف يعتادونه : من المخاطبات ، والكنيات^(٦) فمن أمكنه ذلك ، فلا يعدل عنه [و]^(٧) إن اضطر إلى المخاطبة ، لاسيما وقد نُهي عن الأسماء التي فيها تزكية - كما غيّر النبي ﷺ اسم برة : فسمها زينب^(٨) لئلا تُزكّي نفسها^(٩) - والكناية بهذه^(١٠) الأسماء المحدثه - خوفا من تولد شر إذا عدل عنها - فليقتصر على مقدار الحاجة .

ولقبوا بذلك : [لا]^(١١) [أ]^(١٢) نه علم محض ، لا يلمح^(١٣) فيه [معنى]^(١٤) الصفة ، بمنزلة الأعلام المنقولة : أسد و كلب وثور . ولا ريب أن هذه المحدثات [المنكرة]^(١٥) ، التي أحدثها الأعاجم وصاروا

(١) في (ر) أمية .

(٢) ساقط من (ر) .

(٣) في (ب) ثم بعدها .

(٤) ينظر المنتظم ٩٧/٨ ، والبداية والنهاية ٤٣/١٢ ، وصحح الأعشى ٣٤١/٨ .

(٥) في (ب) ما .

(٦) في (ب) الكتابات .

(٧) ساقط من (ر) .

(٨) هي زينب بنت أبي سلمة القرشية الخزومية ربيبة رسول الله ﷺ . الإصابة ٢٨٢/١٢ .

(٩) أخرجه مسلم في الصحيح ١١٩/١٤ (نووي) ، وأبو داود في السنن رقم ٤٩٥٣ .

(١٠) في (ر) عنه .

(١١) ساقط من (ب) .

(١٢) ساقط من (ر) .

(١٣) في (ر) تلمح .

(١٤) ساقط من (ر) .

(١٥) ساقط من (ر) .

يزيدون فيها ، فيقولون : عَزَّ الملة والدين ، وعز الملة والحق والدين ،
و [ما] ^(١) أكثر ما يدخل في ذلك من الكذب المبين !! بحيث يكون
المنعوت بذلك ، أحق بضد ذلك الوصف . والذين يقصدون هذه
الأمر فخرًا وخيلاء ، يعاقبهم الله بنقيض قصدهم ؛ فيذلهم [الله] ^(٢)
ويسلط عليهم عدوهم . والذين يتقون الله ويقومون بما أمرهم به : من
عبادته وطاعته ، يُعزِّمهم ، وينصرهم ؛ كما قال تعالى : ﴿ إِنَّا لَنَنْصُرُ رُسُلَنَا
وَالَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ الْأَشْهَادُ ﴾ ^(٣) وقال تعالى :
﴿ وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَلَكِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ ^{(٤) (٥)}

فصل ^(٦) [السجود لغير الله تعالى وموقف الإسلام منه]

وأما وضع الرأس ، وتقبيل الأرض ^(٧) [ونحو ذلك] ^(٨) مما فيه
السجود ، كما ^(٩) يُفعل قُدَّامَ [بعض] ^(١٠) الشيوخ ، وبعض الملوك !! .
فلا يجوز بل لا يجوز الانحناء كالركوع أيضا [كما قالوا للنبي ﷺ : "الرجل

(١) ساقط من (ر) .

(٢) ساقط من (ر) .

(٣) سورة غافر آية ٥١ .

(٤) سورة المنافقون آية ٨ .

(٥) في (ر) كتب بعد ذلك ما نصه (والله أعلم وصلّى الله على محمد وآله وسلم) .

(٦) ذكر المؤلف شيئا من معاني هذا الفصل في رسالة زيارة القبور والاستنجاد بالمقبور . مجموعة

الرميح / ١٧٠ .

(٧) في (ر) أما تقبيل الأرض ووضع الرأس .

(٨) ساقط من (ب) .

(٩) في (ر) مما .

(١٠) ساقط من (ب) .

منا يلقي أخاه ، أينحني له قال : [لا^(١)] ولما رجع معاذ^(٢) [رضي الله عنه]^(٣) من الشام . سجد للنبي ﷺ فقال : "ما هذا يامعاذ؟ قال : يارسول الله ؛ رأيتهم بالشام^(٤) يسجدون لأسأفتهم ، ويذكرون ذلك عن أنبيائهم . [فوددت أن أفعل ذلك بك يارسول الله]^(٥) فقال : كذبوا عليهم . [يامعاذ :]^(٥) لو كنت آمراً^(٦) أحداً أن يسجد لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها ؛ من أجل حقه عليها . يامعاذ [إنه]^(٧) لا ينبغي^(٨) السجود إلا لله^(٩) .

وأما فعل ذلك : تدنياً ، ^(١٠) وتقرباً ، فهذا من أعظم المنكرات !! ، ومن اعتقد مثل هذا قرابة وديننا^(١١) ، فهو ضالٌّ مفترٍ بل يبين^(١٢) له أن هذا ليس بدين ولا قرابة ، فإن أصر على ذلك^(١٣) [استسبب . فإن

(١) ساقط من (ب) .

(٢) هو أبو عبد الرحمن معاذ بن جبل بن عمرو الصحابي الجليل . طبقات ابن سعد ٥٨٣/٣ الحلية ١/٢٢٢٨ الإصابة ٩/٢١٩ .

(٣) ساقط من (ر) .

(٤) في (ر) في الشام .

(٥) ساقط من (ر) .

(٦) في (ب) أمر .

(٧) ساقط من (ب) .

(٨) في (ب) لا يصلح .

(٩) أخرجه أحمد في المسند من طريق عبد الله بن أبي أوفى على غير هذا النحو . ففيه أنه رؤاً ولم يفعل وأن ذلك كان بعد مقدمه من اليمن أو الشام على وجه الشك ٣٨١/٤ ومن طريق معاذ مختصراً وفيه أنه لما رجع من اليمن بصيغة الجزم ٥/٢٢٧ . وأخرج أبو داود في السنن رقم ٢١٤٠ والبيهقي في السنن ٧/٢٩١ أن قيس بن سعد لما قدم من الحيرة أراد ذلك فنهاه النبي ﷺ . وأخرج أبو نعيم في أخبار أصبهان ٢/١٠٣ من طريق شهر بن حوشب عن سلمان أنه لقي رسول الله ﷺ في بعض سكك المدينة فذهب يسجد له فزجره عن ذلك .

(١٠) في (ب) أو .

(١١) في (ر) وتدنيا .

(١٢) في (ب) يبين .

(١٣) في (ب) على خلاف ذلك .

تاب ، وإلا قتل . وأما إذا أُكْرِه الرجل على ذلك^(١١) . بحيث لو لم يفعل^(١٢) ، لأفضى إلى ضربه ، [أ]^(١٣) وحبسه ، أو أخذ ماله ، أو قطع رزقه^(١٤) الذي يستحقه من بيت المال ، ونحو ذلك من الضرر !! فإنه يجوز عند أكثر العلماء ؛ فإن الإكراه عند أكثرهم ؛ يبيح الفعل المحرم : كشرب الخمر ونحوه ، و [هذا]^(١٥) [هو]^(١٦) المشهور عن أحمد ، وغيره^(١٧) . ولكن عليه مع^(١٨) ذلك ، أن يكرهه^(١٩) بقلبه ، ويحرص على الامتناع منه ، بحسب الإمكان . ومن علم الله منه الصدق ، أعانه [الله تعالى]^(٢٠) ، وقد يُعَافَى بركة صدقه ، من الإلزام^(٢١) بذلك . وذهب طائفة إلى أنه ، لا يبيح إلا الأقوال دون الأفعال . ويروى ذلك ، عن ابن عباس ، ونحوه قالوا : إِنَّمَا التَّقِيَّةُ بِاللِّسَانِ ، [وهو]^(٢٢) الرواية الأخرى ، عن أحمد^(٢٣) ، وأما فعل ذلك : لِنَيْلِ^(٢٤) فَضُولِ الرِّيَاسَةِ ، والمال فلا ! وإذا أُكْرِه على مثل ذلك ، ونوى بقلبه ؛ أن هذا الخضوع لله تعالى ، كان حسنا ؛ مثل أن يُكْرِه [على]^(٢٥) كلمة الكفر ، وينوي معنى^(٢٦) جائزا . والله أعلم^(٢٧) .

- | | |
|--|---|
| (١) ساقط من (ب) . | (١٢) ساقط من (ب) . |
| (٢) في (ب) بفعل . | (١٣) في (ب) محمد . |
| (٣) ساقط من (ب) . | (١٤) في (ر) لأجل . |
| (٤) في (ب) خبزه . | (١٥) ساقط من (ر) . |
| (٥) ساقط من (ر) . | (١٦) في (ب) في معنى . |
| (٦) ساقط من (ب) . | (١٧) إلى هنا انقضت الفتيا وفي (ب) كتب بعد ذلك ما نصه (صفة خطه : وكتب أحمد بن تيمية والحمد لله . بلغ مقابلة) . |
| (٧) ينظر المغني ١١٩/٧ وجامع العلوم ٢٧٤ والإنصاف ٢٣١/١٠ . | |
| (٨) في (ب) بعد . | |
| (٩) في (ر) يكرهه . | |
| (١٠) ساقط من (ب) . | |
| (١١) في (ر) الأمر . | |

فهرس

- ٣ توطئة
- ٥ موضوع الرسالة
- ٦ ترجمة مؤلف الرسالة « شيخ الإسلام ابن تيمية »
- ٧ الأصل المعتمد في التحقيق
- ٨ النص المحقق
- نصُّ السؤال في حكم الدين في النهوض والقيام الذي يعتاده
الناس من الإكرام عند قدوم شخص معين معتبر .. وكذا الألقاب
والمعانقات في المحافل وغيرها ، وتحريك الرقاب إلى جهة الأرض ٨
- ١٠ نص الجواب وصور القيام وأحكامها
- ١٣ فصل (حكم الانحناء عند التحية)
- ١٤ فصل (تأريخ استعمال الألقاب وحكمها)
- ١٦ فصل (السجود لغير الله ، وموقف الإسلام منه)

دار درويش

طباعة - نشر - توزيع

ش الوفاء - مشعل - الهرم